

THE ROLE OF OIL REVENUES IN ENHANCING THE IRAQI ECONOMY

Laith Lu'ay Ghazi

Commission care of persons with disabilities and special needs/ Neneveh Department

Laithalalaf269@gmail.com

ARTICLE INFO.

Key words: oil exports – oil revenues

Abstract

The current research deals with the role of oil revenues in enhancing the Iraqi economy and it analyzes the effect of these revenues on the various aspects of economic and social life in the country. The research pivots on the challenges that encounter the Iraqi economy as this economy depends considerably on the oil exports. The research also focuses on the necessity of diversifying the income sources and enhancing the management and the effective investment of these revenues. The research involves recommendations about consolidating the transparency, fighting the corruption, improving the infrastructure, encouraging the investments, developing sustainable policies and emphasizing the international cooperation as an apparatus to ensure the sustainable development in Iraq and to consolidate the economic stability.

<http://www.gospodarkainnowacje.pl/> © 2023 LWAB.

المقدمة

تحظى جمهورية العراق بمكانة استراتيجية عالمية بفضل امتلاكها لإحدى أكبر احتياطات النفط في العالم، وهو ما يجعلها محورياً اقتصادياً رئيسياً على الساحة الدولية. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صناعة النفط، حيث تسهم الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والعائدات الوطنية، وتلعب دوراً حاسماً في تحقيق التنمية وتطوير البنية التحتية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. تتجلى أهمية العائدات النفطية على تعزيز الاقتصاد في العراق لما له من أثر على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. إن توجيه هذه الإيرادات واستثمارها بشكل فعال يعد تحدياً كبيراً، حيث يتعين على الحكومة العراقية تحقيق التوازن بين تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى ضرورة زيادة الشفافية ومحاربة الفساد في القطاع النفطي.

إن دراسة دور الإيرادات النفطية في تعزيز الاقتصاد العراقي تتطلب تحليلاً شاملاً لقطاع النفط والغاز والتحديات التي يواجهها، بالإضافة إلى فحص تأثير هذه الإيرادات على مؤشرات اقتصادية حيوية مثل النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، والتنمية المستدامة.

يتطلع هذا البحث إلى استكشاف الجوانب المختلفة لدور الإيرادات النفطية في تحفيز وتعزيز الاقتصاد العراقي، بدءاً من تحليل هيكل وأنماط صادرات النفط وانتقالات الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد الوطني، وصولاً إلى دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه الإيرادات على المستوى الوطني. سيتم التطرق إلى التحديات التي تواجه استخدام هذه الإيرادات بشكل فعال ومستدام، مع التركيز على تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة القطاع النفطي. كما سيتم محاولة فحص الفرص المتاحة ووضع التوصيات لتحسين كفاءة الاستثمارات في عائدات

النفط لتحقيق تنمية مستدامة في العراق.

هذا، وعلى ضوء هذه السياقات، يأمل البحث في تقديم رؤية شاملة لدور العائدات النفطية لتعزيز اقتصاد العراق لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على التحديات والفرص التي تنطوي عليها هذه العملية. مشكلة البحث:

موضوع هذه الدراسة هو تحليل شامل لدور عائدات النفط في تعزيز الاقتصاد العراقي. يتعلق الأمر بفهم التأثير الشامل والمتعدد الجوانب للإيرادات النفطية على الاقتصاد الوطني، وكيفية استثمارها بشكل فعال لتعزيز التنمية المستدامة في العراق.

تشمل المشكلة الأساسية مجموعة من الجوانب والتحديات:

1. **الاعتماد الثقيل على النفط:** ويعرضه اعتماد الاقتصاد العراقي الشديد على صادرات النفط لخطر تقلب أسعار النفط العالمية وقدرته على تحمل تأثيراتها.
 2. **ضرورة التنوع الاقتصادي:** الحاجة الملحة لتنويع مصادر الدخل الوطني والاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام وتقليل التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط.
 3. **التحديات الهيكلية في صناعة النفط:** تواجه صناعة النفط في العراق تحديات هيكلية مثل البنية التحتية المتهاكلة والفساد، مما يعيق القدرة على الاستفادة الكاملة من الإيرادات النفطية وتحقيق التنمية الفعالة.
 4. **توجيه الاستثمارات النفطية بفعالية:** تحتاج الحكومة العراقية إلى وضع استراتيجيات فعالة لتوجيه الإيرادات النفطية نحو القطاعات ذات الأولوية وتحسين البنية التحتية الوطنية.
 5. **الشفافية ومنع الفساد:** يتعين تعزيز الشفافية والحوكمة الجيدة في قطاع النفط لضمان استخدام الإيرادات بشكل فعال ومحاربة الفساد الذي يعيق التنمية الاقتصادية.
- من خلال تسليط الضوء على هذه المشكلة، يهدف البحث إلى تحليل تأثير عائدات النفط على الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث :

تبرز أهمية هذا البحث في فهم وتحليل دور الإيرادات النفطية في تعزيز الاقتصاد العراقي وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. يتناول البحث موضوعاً حيوياً وحساساً يتعلق بالاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، ويعكس أهمية كبيرة تتجاوز النطاق الوطني وتمتد إلى النطاق الإقليمي والعالمي، وذلك لعدة أسباب:

1. **الاقتصاد الوطني واستقراره:** تعد الإيرادات النفطية من المكونات الرئيسية للاقتصاد العراقي، وبالتالي، فهي تلعب دوراً حاسماً في استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازنات المالية والاقتصادية اللازمة للتنمية.
2. **تحقيق التنمية المستدامة:** يعد تحقيق التنمية المستدامة أمراً حيوياً لتحسين مستوى المعيشة والتنمية البشرية في العراق. يساهم الاستثمار الفعال للإيرادات النفطية في تمويل مشاريع التنمية وتحسين الخدمات العامة كالتعليم والصحة والبنية التحتية.
3. **تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل:** تساهم عائدات النفط على تمويل الاستثمارات العامة والخاصة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل للشباب ويسهم في خفض معدلات البطالة.
4. **تنويع مصادر الدخل والاعتمادية الاقتصادية:** من خلال دراسة تأثير الاعتماد الثقيل على النفط، يمكن التعرف على الحاجات الإضافية لتوسع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتمادية على هذا المورد الطبيعي.
5. **اتجاهات السياسات العامة واتخاذ القرارات الاقتصادية:** يعتبر هذا البحث مصدراً مهماً للمسؤولين الحكوميين وصناع القرار، إذ يمكن من خلاله توجيه السياسات والإجراءات الاقتصادية بشكل أفضل لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الوطني.
6. **مساهمة في البحث الأكاديمي:** يعتبر هذا البحث مصدراً هاماً للمجتمع البحثي والأكاديمي، حيث يساهم في إثراء الأدبيات العلمية بمعرفة جديدة وتحليلات عميقة تخص دور الإيرادات النفطية في تعزيز الاقتصاد العراقي.

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة بشكل شامل تأثير عائدات النفط على الاقتصاد يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية : وتتضمن أهداف البحث ما يلي العراقي وتحلل العوامل التي تؤثر على اتجاه وتحقيق أرباح أكبر على تلك العائدات.

1. **فحص تأثير العائدات النفطية في النمو الاقتصادي:** تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العائدات النفطية ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق، وفحص كيفية تأثيرها على تحقيق النمو المستدام للاقتصاد الوطني.
2. **دراسة أثر الإيرادات النفطية على ميزان المدفوعات:** تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير عائدات النفط على ميزان مدفوعات العراق، وكذلك تأثيره على التجارة الخارجية والتوازن الاقتصادي.

3. تقييم دور العائد النفطي في تحسين الخدمات العامة: يهدف البحث إلى دراسة كيفية استخدام العائد النفطي في تطوير البنية التحتية وتوفير خدمات عامة عالية الجودة .
4. تحليل توجيه الاستثمارات وتنويع الاقتصاد: يعتمد البحث على تحليل كيفية توجيه الإيرادات النفطية نحو قطاعات اقتصادية متعددة لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على المنتجات النفطية.
- تسعى هذه الدراسة إلى إسهام فعال في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في العراق من خلال الاستفادة الأمثل من مورد النفط الهام.

نبذة عن قطاع النفط في العراق

أولاً: مدخل عن تاريخ النفط في العراق

تم التعرف في العراق على النفط منذ فترة مبكرة عندما ظهر على سطح الأرض. استخدم العراقيون القدماء النفط في البناء وطلاء الزوارق، وكان ينبعث إلى السطح ويشعل مثل النار الأزلية في كركوك. أطلق البابليون على النفط اسم "القير"، ووجد على شكل كتل صلبة على جوانب نهر الفرات. كانوا يعرفون كيفية الاستفادة منه في البناء وصناعة وسائل النقل المائي وتعبيد الطرق. كان الآشوريون يستخدمونه أيضاً في صناعاتهم المختلفة (مؤتمر الطاقة العربي، 2014، 3). العراق يُعدّ واحداً من البلدان التي تمتلك العديد من الموارد الاقتصادية المهمة، منها النفط، وتُقدّر الاحتياطيات المؤكدة أكثر من الفين مليار برميل (الهييتي، 2000، 324)

يتألف النفط من مكونات هيدروكربونية ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص كيميائية متعددة. المادة النفطية الخام هي سائل ثقيل ذو لون أسود مائل إلى الأزرق، وتتألف من مركبات الكربون والهيدروجين. تكون هذه المادة على مدى فترات زمنية طويلة، حيث يرجح أنها ناتجة عن تحلل المواد العضوية تحت تأثير عوامل الحرارة والضغط في باطن الأرض (علي، 2011، 40).

في عام 1925، حصلت الشركة التركية على حق الامتياز للبحث والتنقيب عن النفط في جميع أنحاء العراق باستثناء محافظة البصرة مقابل (4) شلنات من الذهب لكل طن من النفط الخام. وفي عام 1927، تم اكتشاف حقول (بابا كركر) شمال مدينة كركوك. لكن لم يبدأ الإنتاج التجاري إلا في عام (1934) بعد التوصل إلى اتفاق لمد خط أنابيب (كركوك - حيفا) وخط أنابيب (كركوك - طرابلس) (الياسري، 2009، 12). توسعت شركة النفط التركية تدريجياً في اكتشاف حقول النفط الزبير عام 1947، وبعدها حقول الرميطة العملاق في جنوب العراق عام 1954، والذي يعتبر نقطة تحول هامة في اكتشاف النفط في العراق وأثر على اقتصاده وسمعته الدولية والإقليمية. ومع ذلك، بدأت الصراعات مع الشركات الاحتكارية بعد ذلك، حيث حاولت تسيير إنتاج وتسويق النفط بأقل التكاليف، مما أثر سلباً على المنتجات النفطية وخصوصاً في العراق .

بعد عام 1958، طالبت الحكومة العراقية بتعديل حقوق الامتياز والمشاركة في حقوق العراق النفطية، وزيادة حصتها في العوائد النفطية. ولكن، رفضت الشركات تجاهل حقوق العراق، مما أدى إلى إصدار قانون (80) في عام 1961، الذي أكد على استرجاع الأراضي غير المستثمرة فعلياً والتي تشكل 99.5% من مجموع الأراضي النفطية التي كانت تخضع لامتيازات الشركات الأجنبية. هذا خصوصاً في ظل طبيعة النفط وظروف استخراجة وتسويقه واستغلاله، حيث يجب على البلدان المنتجة للنفط أن تحترم مبدأ سيادة الدولة في إدارة مواردها الطبيعية والتدخل المباشر في القطاع النفطي من خلال السيطرة على القرارات الرئيسية والاقتصادية والفنية للإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، فإن أسعار النفط السائدة لا تعكس القيمة الحقيقية لها بسبب استبعاد السوق العالمية تكاليف استنزاف الاحتياطيات وتآكل القوة الشرائية لوحدة القياس (برميل نفط) (القيسي، 2005، 5).

في سبعينيات القرن الماضي، اظهرت الصناعات النفطية في العراق تقدماً بارزاً في تحديث الحقول النفطية إضافة الى زيادة الإنتاجية، وتوسيع شبكة خطوط أنابيب للتصدير أو النقل الداخلي لمشتقات النفط والغاز السائل. بالإضافة لذلك، تم تطوير موانئ لتصدير النفط ومرافق لتصفية وتخزين المشتقات النفطية، وتعزيز صناعة الغاز (كاظم، 2012، 23).

ثانياً: خصائص النفط العراقي ومميزاته

(): يتميز النفط العراقي بعدة خصائص هامة، ومن أبرز تلك الخصائص ما يلي (النعاس، 2010، 408)

1. مادة غير متجددة: نفط العراق مادة مستنفدة وغير متجددة والنفط الخام مصدر رئيسي للموارد، مما يجعل من الضروري زيادة الاهتمام بالحفاظ عليه.
2. توفر بكميات كبيرة ومتزايدة: يتوفر النفط العراقي بكميات كبيرة، وتزايدت هذه الكميات بفضل اكتشافات جديدة في مناطق لم يتم اكتشافها بعد.
3. احتياطيات ضخمة في باطن الأرض: تتوفر احتياطيات النفط العراقي بكميات ضخمة جداً في باطن الأرض.
4. أكبر سلعة متداولة عالمياً: يعد النفط الخام في العراق أكبر سلعة تتم متاجرتها على مستوى العالم.

5. صناعة تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتحمل مخاطر عالية: تعتبر صناعة النفط الخام إحدى الصناعات التي تشتمل على المخاطر العالية وتحتاج إلى استثمارات ضخمة، مما يجعل من الصعب على الأفراد والمؤسسات في العراق المغامرة فيها.
6. طبيعة استراتيجية وتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية: يحمل النفط العراقي طبيعة وأهمية خاصة كونه يعد مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية.
7. تشابه وتكامل في مراحل الصناعة: يعتبر النفط الخام العراقي جزءاً من تشابه مراحل صناعة النفط، وتكامل طبيعي يميز نشاط الشركات بالاندماج والتكامل.
- يتميز النفط العراقي بعدة مزايا تجعله يتفرد عن بقية الدول النفطية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي. من بين هذه المزايا (قاسم ، 2009 ، 24)
1. الاحتياطيات الضخمة للنفط العراقي: يتمثل الاحتياط من النفط العراقي في نسبة معتبرة من الاحتياطي العالمي، وتقدر الاحتياطيات المؤكدة بنحو 145 مليون برميل، مما يجعلها من أضخم الاحتياطيات في العالم. هناك أيضاً احتياطيات غير مؤكدة تقدر بحوالي 400 مليار برميل.
 2. تكلفة إنتاج منخفضة: تعتبر تكلفة استخراج النفط العراقي منخفضة مقارنة بغيرها من الدول، وهذا يعود إلى موقع حقول النفط العراقية وقربها من سطح الأرض.
 3. عدم وجود محددات خارجية على إنتاج النفط: لا يوجد محددات إضافية خارجية تؤثر في الإنتاج والتصدير النفطي للعراق، مما يسمح بزيادة الإنتاج بمعدلات تفوق العديد من الدول الأخرى.
 4. محطات التنقيب عن حقول النفط: هناك أكثر من 500 محطة استكشاف في العراق ، ونسبة نجاح عملية الحفر هي الأعلى في العالم ، حيث تبلغ نسبة النجاح حوالي 70%.
 5. العمر الافتراضي العالي للاحتياطيات النفطية: حيث ان دولة العراق من الدول التي تمتلك عمر افتراضي طويل للاحتياطيات النفطية، مما يمنحها الاستقرار والأمان في ظل تناقص الاحتياطيات العالمية.
 6. زيادة الاستهلاك على النفط العراقي: يشتهر النفط العراقي بارتفاع الطلب عليه بسبب محتواه المنخفض من الكبريت، مما يجعله محط أهمية للعديد من الدول.

تلك المزايا تجعل النفط العراقي يحتل مكانة بارزة في سوق النفط العالمي ويجعله مصدراً هاماً للدخل الوطني والتنمية الاقتصادية في العراق.

الصناعة النفطية ودورها في العراق

يُعدُّ النفط أحد الموارد الاقتصادية الرئيسية والحيوية، حيث يسهم في توفير فوائض مالية كبيرة تُسهم في تمويل ميزانية الدولة العامة وكذلك في تلبية احتياجات الأفراد والقطاعات الاقتصادية الأخرى بمختلف أنواع الطاقة. يساهم النفط بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الاحتياطيات النقدية لدعم الاقتصاد الوطني. لذا، يجب أن يتوجه الاهتمام بشكل كبير نحو صناعة النفط واستغلالها بشكل فعال لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وبناء صناعة نفطية تلبّي حاجة السوق المحلية والدولية بأفضل الأسعار. أيضاً يجب العمل على صناعة تكرير النفط وتطوير المصافي العراقية لتجنب الاعتماد على استيراد النفط المكرر من الدول المجاورة. إضافةً إلى ذلك، يجدر بالذكر أن النفط يرتبط بالسوق العالمية ويتأثر بالتنافس والاحتكار والأزمات الاقتصادية المتعلقة بالطلب العالمي والأسعار والحروب.

أولاً: صادرات النفط الخام العراقي

أظهرت الفترة التي تسبق احتلال العراق (1968-2003) أن العائدات من إنتاج وتصدير النفط بلغت 276.011 مليار دولار، وتم صرف ما يقارب 178 مليار دولار خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية (لطيف، 2013، 86). هذا يعكس مدى الإسراف والهدر في استخدام الموارد النفطية على حساب بناء قاعدة اقتصادية قوية وتطوير برامج التنمية الاقتصادية. يمكن إدراك ذلك من خلال فهم مراحل وتطور صناعة النفط والتأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة.

تحسن الاستقرار في العراق، وبناء قاعدة موارد ضخمة، وإبرام عقود مع شركات عالمية لتطوير الحقول النفطية الكبرى في البلاد، يمكن أن يؤدي إلى زيادة سريعة في الإنتاج النفطي في السنوات المقبلة. يجب أن يكون التركيز على التغلب على الصعوبات المرتبطة بالاستثمار في البنية التحتية، والإصلاحات المؤسسية والقانونية في قطاع النفط والغاز، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي وتطوير القدرات البشرية للعاملين في هذا القطاع. وينعكس هذا أيضاً في تطوير برامج التنمية وخلق قاعدة واسعة لبناء الاقتصاد العراقي، خاصة مع ارتباط أهداف النفط بتلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية، مع مراعاة زيادة الاستهلاك السنوي نتيجة للنمو الاقتصادي (مؤتمر الطاقة العربي، 2014، 8).

من خلال مراجعة الجدول (1)، يتبين أن النفط العراقي يحمل أهمية بالغة في الاقتصاد العراقي، حيث يُمثل نسبة تتراوح بين 95-98% من إيرادات المالية العامة للدولة. ومع ذلك، تعرضت هذه المساهمة من صادرات النفط لانخفاض ملحوظ، حيث انخفضت من

64.822 مليار دولار في عام 2008 إلى 39.782 مليار دولار في عام 2009. يعود هذا الانخفاض إلى الآثار السلبية للعمليات الإرهابية "التي أثرت بشكل كبير على المنشآت النفطية وأدت إلى توقف منشآت التصدير".

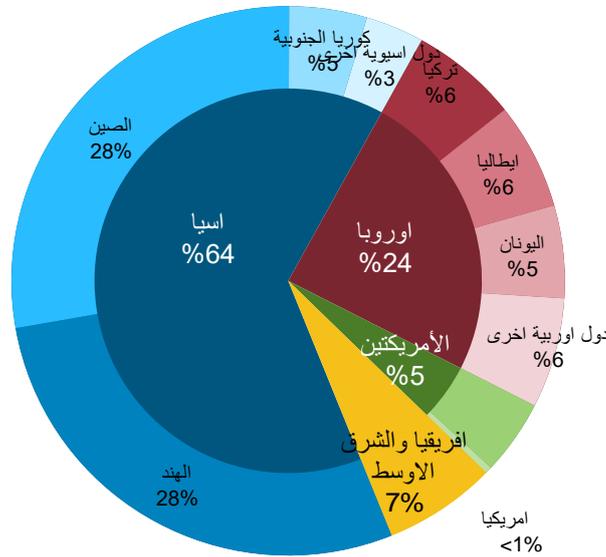
جدول (1) واقع الصادرات النفطية في العراق للمدة (2008 – 2010) مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010
الصادرات	64822	39782	51706
النفط الخام	61884	38965	51395
المنتجات النفطية	2534	347	-
الصادرات الأخرى	404	115	227

المصدر: وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2010، ص 64.

"تجاوز متوسط إجمالي صادرات العراق من النفط الخام المنقولة بحرًا حوالي 3.5 مليون برميل يوميًا في عام 2021، مسجلًا ارتفاعًا طفيفًا عن العام السابق. هذه المعلومات مستمدة من بيانات تحميل الناقلات خلال نفس العام. ومن الملاحظ أن حوالي 87% من صادرات العراق التي تنقل بحرًا شحنت من المحطات الجنوبية في الخليج العربي، حيث يتم تصدير درجات النفط الخام الخفيفة والمتوسطة والثقيلة من البصرة. يتم إرسال النفط الخام من المنطقة الشمالية في العراق عبر خط أنابيب إلى جيهان في تركيا، حيث يتم شحنه من ميناء U.S, 2022.)

آسيا، بقيادة الهند والصين وكوريا الجنوبية، كانت الوجهة الإقليمية الرئيسية للنفط الخام العراقي، حيث استوردت 64% من صادرات العراق من النفط الخام في عام 2021. وقد استوردت الصين والهند معظم هذه الكميات، بما يقرب من مليون برميل يوميًا من النفط الخام من العراق، مما يجعلهما أكبر المشتريين للنفط الخام العراقي خلال هذا العام. أما خارج آسيا، فقد استوردت تركيا وإيطاليا معظم النفط الخام من العراق، بمعدل 217 ألف برميل يوميًا لكل منهما (6% لكل منهما من إجمالي صادرات العراق). بشكل عام، فإن الدول الأوروبية استوردت 24% من صادرات العراق من النفط الخام في عام 2021. ويلاحظ أن صادرات العراق النفطية إلى الولايات المتحدة انخفضت كل عام منذ عام 2017، بسبب ارتفاع إنتاج النفط الخام الأمريكي، وزيادة واردات الولايات المتحدة من الرمال النفطية الثقيلة في كندا، (International Energy Agency, 2021, 4". وانخفاض إنتاج النفط الخام الأمريكي نتيجة تداولات السوق خلال جائحة كوفيد-19)

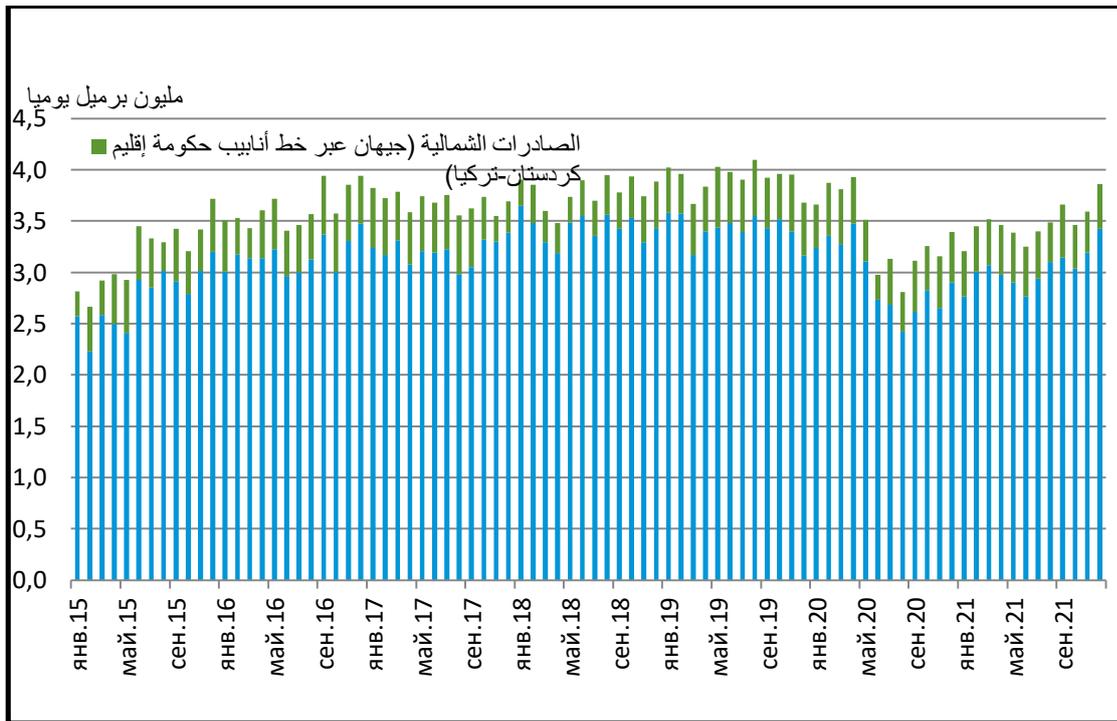


Data source: ClipperData

شكل (1) صادرات العراق من النفط الخام المنقول بحرًا عام 2021 حسب الوجهة

كما وأدت الحرب الروسية الأوكرانية وفرض العقوبات الجزئية على إمدادات النفط الروسية إلى أوروبا في عام 2022 إلى تغيير وجهة جزء كبير من النفط الروسي من أوروبا إلى آسيا، مما خلق مزيدًا من الفرص لموردي النفط الخام في الشرق الأوسط لزيادة الكميات المُصدرة إلى أوروبا. وبناءً على ذلك، يُتوقع أن يزيد العراق من إرسال شحنات من النفط الخام إلى أوروبا، حيث قام العراق بتخفيض

2022) Middle East Economic Survey, 2022). كبير في سعر شحناته من النفط الخام إلى أوروبا خلال شهر يوليو/تموز 2022. بالإضافة إلى شحناته البحرية، يقوم العراق أيضًا بتصدير كميات صغيرة نسبيًا من النفط الخام عن طريق الشاحنات إلى الأردن، وكذلك عبر الطرق الداخلية إلى تركيا عبر خط أنابيب بري يمتد من محطة جيهان إلى مصفاة كيريكالي التركية بالقرب من أنقرة. يبلغ الطاقة الاستيعابية لخط الأنابيب جيهان-كيريكالي حوالي 145 ألف برميل يوميًا. كما وقعت الحكومة العراقية الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان اتفاقية في نوفمبر 2018 تسمح للعراق بنقل ما يصل إلى 100 ألف برميل يوميًا من النفط الخام العراقي الفيدرالي عبر خط أنابيب حكومة إقليم كردستان إلى تركيا وتصدير النفط الخام من حقول كركوك عبر ميناء جيهان. و في عام 2021 تم تصدير ما يقرب من 100 ألف برميل يوميًا من النفط الخام من كركوك عبر خط الأنابيب الذي يديره حكومة إقليم كردستان (Al-Rufai, 2020, 105-113)."



Clipper Data المصدر:

شكل (2) صادرات العراق الشهرية من النفط الخام المنقول بحراً، من يناير 2015 إلى ديسمبر 2021

ثانياً: الإنتاج النفطي العراقي

من الناحية التاريخية، وصل إنتاج النفط في العراق إلى ذروته في ديسمبر/كانون الأول 1979 عندما وصل إلى 3.7 مليون برميل يومياً. يظهر من بيانات الجدول (2) نلاحظ أن أبرز تطور في تاريخ إنتاج النفط في العراق كان خلال "الخطة الخمسية" (1976-1981) التي رفعت معدل الإنتاج إلى حوالي 3.2 مليون برميل يومياً كمتوسط لتلك الفترة. كان المخطط هو وصول إنتاج "5.5 مليون برميل/يومياً" في عام 1983، وبسبب ظروف الحروب مع إيران في عام 1980 وتدمير البنية الأساسية للقطاع النفطي أثرت سلباً على تلك الطموحات ودمرت كل المرافق كما وبدأت الخطية الثانية في عام 1989 بطاقة إنتاجية قدرها 3.5 مليون برميل/يوم، بهدف الوصول إلى طاقة إنتاجية مقدارها 6 مليون برميل/يوم. ومع ذلك، توقفت مرة أخرى بسبب غزو الكويت والعقوبات الدولية التي استمرت 13 سنة. تفاقمت المشاكل بعد الاحتلال في عام 2003، وتعثرت المسيرة بشكل كبير بسبب نهب وتدمير المنشآت النفطية. أدى هذا إلى انخفاض الإنتاج بشكل أكبر، وكذلك قبل غزو الكويت في أغسطس 1990، بلغ الإنتاج النفطي 3.5 مليون برميل يومياً، وانخفض بعد ذلك بسبب ظروف الحرب والحصار إلى 0.57 مليون برميل يومياً فقط كمتوسط للفترة 1991-1996، أي بنسبة لا تزيد عن 9% من إنتاج ما قبل الحرب. وتراوح الإنتاج بين عامي 1996 و2002 بين 1.5 و2.7 مليون برميل، بنسبة تتراوح بين 35 و70% من إنتاج ما قبل غزو الكويت (السعدي، 2005، 81-83).

بعد سقوط النظام، كانت التوقعات تشير إلى احتمال زيادة الإنتاج النفطي في العراق بين 3-4 مليون برميل يومياً بحلول عام 2006، مقارنةً بمتوسط الإنتاج السابق البالغ نحو 3.2 مليون برميل يومياً قبل غزو الكويت. ولكن، للأسف، لم تتحقق هذه التوقعات، حيث انخفض الإنتاج من 2.8 مليون برميل يومياً قبل سقوط النظام إلى 2 مليون برميل يومياً في الوقت الحالي، حيث تشير التوقعات إلى استمرار انخفاض مستوى الإنتاج العراقي إذا استمرت الأمور على ما هي عليه اليوم. تقارير تشير إلى تقلبات في مستوى الإنتاج خلال عام 2006،

حيث تراوحت بين 1.5 و 2 مليون برميل يومياً. يعود السبب في هذا التدهور إلى المشاكل الحالية التي يواجهها العراق ، كما و تشمل هذه (Valerie Marcel , 2022 : المشاكل التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يواجهها العراق في الوقت الحالي)

أولاً: شهد العراق خلال عام 2005 موجة هجمات إرهابية على منشآته البترولية، بلغت 165 هجوماً، وأدت إلى تكاليف أضرار تقدر بنحو 6.25 مليار دولار. كانت خطوط الأنابيب الأكثر تعرضاً للهجمات والأضرار، حيث بلغت قيمة الأضرار للخطوط الداخلية نحو 3.12 مليار دولار في عام 2005. أما خطوط التصدير، فقد بلغت أضرارها نحو 2.71 مليار دولار، وتكبدت حقول النفط أضراراً بنحو 400 مليون دولار. هذه الهجمات أثرت بشكل سلبي على صادرات العراق من الحقول الشمالية وتسببت في تقليص صادراته من الجنوب إلى ما لا يتجاوز 1.4 مليون برميل يومياً. كما أثرت سلباً على إنتاج المصافي، مما أدى إلى نشوء أزمة وقود خانقة، ونقص في توفير الغاز المنزلي وانقطاع التيار الكهربائي. هذا دفع الحكومة العراقية إلى استيراد كميات كبيرة من البنزين والمشتقات النفطية من الدول المجاورة.

ثانياً: تعاني الصناعة النفطية في العراق من نقص نظام جيد للصيانة والتطوير، وتحتاج حالياً إلى إعادة تأهيل وتحديث تقني. يشير خبراء النفط إلى عدم القدرة على المحافظة على مستويات أعلى من تدفق الإنتاج بسبب سوء إدارة المكامن في الحقول المنتجة وغياب عمليات صيانة الضغط. يعتمد هؤلاء الخبراء على الجانب الفني لتفسير تراجع إنتاج أهم حقول النفط الجنوبية الرئيسية، مثل حقل جنوب الرميلة، الذي يعد من أكبر الحقول النفطية العراقية. يعود سبب ذلك في تراجع إنتاج هذه الحقول إلى انعدام كفاءة طاقة حقن المياه، وهذا بسبب قلة الموارد المالية والظروف الأمنية. ولا تقتصر هذه المشكلة على حقل جنوب الرميلة فحسب، بل تشمل أيضاً حقل شمال الرميلة وغرب القرنة. يشير الخبراء إلى أن أي زيادة متوقعة في مستوى إنتاج الحقول لن تواكب الانخفاض المتزايد في مستوى إنتاج حقل جنوب الرميلة.

ثالثاً: يشكل هروب الكفاءات وعدم القدرة على إيجاد كفاءات جديدة تحدياً آخر للقطاع النفطي في العراق. فالفساد المستشري والفوضى السياسية والإدارية أثرت سلباً على الكفاءات والخبرات التي ساهمت في بناء وإدارة القطاع. يعاني العراق من نقص في توفر الكفاءات الفنية اللازمة، وهذا ناتج عن التغييرات المستمرة في مناصب الإدارة النفطية وصعوبة الحفاظ على كفاءات ذات خبرة وتاريخ في هذا المجال. تلك التحديات أثرت بشكل سلبي على تطوير وصيانة البنى التحتية في قطاع النفط العراقي.

الجدول (2) الخط الزمني لمعدلات إنتاج النفط العراق للفترة 1950-2021

متوسط الفترة الزمنية	إنتاج النفط (مليون برميل)
1963-1950	0.71
1976-1964	0.51
1981-1976	3.2
1987-1982	1.36
1990-1988	0.72
1996-1991	0.57
2002-1997	2.4
2006-2003	1.5
2013-2007	2.71
2021 – 2014	4.25

المصدر : صندوق النقد الدولي ، افاق الاقتصاد العراقي ، 2022 ، <https://www.albankaldawli.org/>

أهمية النفط الاستراتيجية على الاقتصاد العراقي

أولاً: أهمية النفط الاستراتيجية على الاقتصاد العراقي

للنفط أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد العراقي منذ اكتشافه تجارياً في العشرينيات من القرن الماضي. تكمن أهمية النفط في المساهمات المهمة التي يقدمها في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وإجمالي الصادرات العامة والميزانية العامة. حيث تشكل عوائد النفط المصدر الأساسي لتحويل برامج التنمية الشاملة في العراق. يمكن القول إن الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، وهو نقطي في الدرجة الأولى ، توفر نقطة الإيرادات جزءاً كبيراً من مواردها لميزانية الحكومة العراقية وتساهم في إنشاء احتياطات نقدية للاقتصاد الوطني. يمكن تفسير أهمية النفط في الاقتصاد العراقي بالاعتبارات التالية (البصام وآخرون، 2012: 34).

أ. نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي: وصلت نسبة مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي العراقي إلى 65% في عام 2008، وهي نسبة مرتفعة (وزارة التخطيط ، 2010). كما هو معروف، فإن الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي

الإجمالي تعد مؤشراً على درجة التنوع الاقتصادي. وزيادة هذه الأهمية تعكس انخفاض درجة التنوع الاقتصادي، مما يعني في الوقت نفسه زيادة مساهمة القطاعات الأخرى في إجمالي الناتج المحلي.

ب. **نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات:** تشهد الصادرات النفطية نسبة مرتفعة في إجمالي الصادرات العراقية، مما يشير إلى انخفاض درجة التنوع في هيكل الصادرات. بلغت هذه النسبة حوالي 99% في عام 2008 (وزارة التخطيط، 2009). وهذا يجعل العراق يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية لتوفير العملات الأجنبية، مما ينجم عنه مشاكل اقتصادية أساسية، مثل ارتباط الاقتصاد العراقي بالدخل النقدي النفطي فقط.

ت. **نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية:** تعتبر نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للعراق مرتفعة للغاية، حيث وصلت إلى 97% في عام 2008. ويعود السبب في ذلك إلى تقادم المشاكل التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمتها في تحقيق الإيرادات العامة. كما أن ارتفاع صادرات العراق النفطية، التي بلغت حوالي 1.850 مليون برميل في نفس العام، كان له أثر كبير في زيادة الأهمية النسبية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2004، مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية للعراق.

ث. **دور النفط في الموازنة العامة:** تعتمد الموازنة العامة في العراق بشكل كامل على إيرادات النفط منذ اكتشاف النفط تجارياً في العراق وحتى الوقت الحالي. يتضح ذلك من خلال بيانات الموازنة العامة للعام 2007 حيث بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات النهائية للموازنة العامة 97.7% (وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، 2007).

ج. **دور النفط في تمويل التنمية:** تعتمد عملية تمويل برامج التنمية في العراق بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية. ويعود هذا التوجه إلى العام 1931 حيث بدأت الحكومة بإصدار مناهج الأعمال العمرانية، وتمثل ثمانية مناهج استثمار خلال الفترة من 1931 إلى 1949 (كجة جي، 2002: 59). وبعد عام 1952، زادت أهمية النفط بشكل كبير، حيث بدأت الحكومة بوضع خطط اقتصادية تنموية، ووصلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في مناهج الأعمال والخطط التنموية إلى حوالي 98.8%.

ثانياً: الاحتياطي النفطي العراقي

يمثل الاحتياطي النفطي جزءاً من إجمالي النفط المخزون في الأرض، والذي يمكن استخراجه باستخدام التقنيات المعروفة. يتغير حجم الاحتياطي النفطي مع مرور الوقت وتبعاً للظروف التقنية والاقتصادية الراهنة، بالإضافة إلى مدى الالتزام بالمعايير والضوابط المتعلقة هذه لحماية الثروة النفطية. (الجلي، 2005، 47-48).

تعتبر احتياطيات النفط هي مؤشر على إمكانات الدول المختلفة للاستثمار في الثروة النفطية. كمية النفط المتاحة في السوق العالمية تعتمد على الإنتاج النفطي لمختلف بلدان العالم، وهذا الإنتاج بدوره يعتمد على الاحتياطيات النفطية التي تمتلكها تلك البلدان. يمكن تعريف الاحتياطيات النفطية المؤكدة كميات مقدرة في وقت معين، والتي تعتمد على التحاليل الجيولوجية والهندسية المتاحة وتوفر درجة عالية من التأكيد بإمكانية استخراجها في المستقبل، وذلك ضمن الظروف الاقتصادية والفنية السائدة في ذلك الزمن (الساعدي، 2016، 88-89). وبشكل عام، يُقصد بالاحتياطي النفطي كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والتي تم اكتشافها علمياً ويتم تقدير كميتها بناءً على معلومات متاحة من عمليات التحري في تلك الرقعة الجغرافية التي تتوفر بها معلومات محددة عن الاستغلال أو الاستكشاف، وتوجد إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة من باطن الأرض باستخدام وسائل الإنتاج والمعدات المتاحة (ناشور، 2012، 5). وتتغير كمية الاحتياطي العالمي من النفط الخام من عام إلى آخر بناءً على الاكتشافات المستمرة لحقول جديدة غير معروفة في السابق، وتأثراً بعدة عوامل (مساعدة وعقله، 2011، 239).

كما وصلت الاحتياطيات النفطية في العراق إلى حوالي 141 مليار برميل في عام 2013. يشكل نسبة تقدر بـ 80% من نفط العراق لا تزال غير مؤكدة، وبالتالي يُقدر أن هذا الاحتياطي غير المؤكد يتراوح حوالي 360 مليار برميل. تمثل احتياطيات النفط العراقية حوالي 10.7% من إجمالي الاحتياطي العالمي. يعتبر العراق ثاني أكبر حيز احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية وإيران. يتميز النفط العراقي بوجود جميع حقوله على اليابسة، مما يجعل تكاليف إنتاجه من بين أقل التكاليف في العالم، تتراوح ما بين 0.95 و1.9 دولار للبرميل الواحد، مقارنة بتكلفة إنتاج البرميل في بحر الشمال التي تصل إلى عشرة دولارات. وفي العراق، يتوفر جميع أنواع النفط، سواء كان خفيفاً، متوسطاً أو ثقيلاً (الراوي، 2004، 128-129).

الخاتمة

يختم هذا البحث بإلقاء الضوء على أهمية فهم وتحليل دور عائدات النفط من تعزيز الاقتصاد العراقي. يتضح ان الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني يعتبر تحدياً حقيقياً، حيث يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. بالتالي، يتعين على الحكومة العراقية تبني سياسات تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وضمان استقرار الاقتصاد.

أن توجيه الإيرادات النفطية بشكل فعال يمكن أن يحدث تحولاً كبيراً في الاقتصاد العراقي. يجب أن يتخذ القرار الاقتصادي بشكل

حكيم ومدروس، مع التركيز على تطوير البنية التحتية وتعزيز القطاعات الإنتاجية المتنوعة.

علاوة على ذلك، يجب أن يرافق توجيه الإيرادات النفطية جهود مستمرة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إدارة القطاع النفطي. إن تحسين الحوكمة وتعزيز الشفافية يساعد على تحقيق أقصى استفادة من الإيرادات وتعزيز التنمية المستدامة.

بهذا، يسعى هذا البحث إلى تحفيز النقاش وتعزيز الوعي حول أهمية توجيه واستخدام الإيرادات النفطية بشكل فعال في خدمة التنمية الشاملة للعراق. ونأمل أن يسهم البحث في تحفيز المزيد من الدراسات والجهود البحثية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع العراقي.

الاستنتاجات

خرج البحث الحالي بعدد من الاستنتاجات والتي تتلخص بالاتي :-

1. يعد النفط مورداً حيوياً للاقتصاد العراقي، حيث تعتمد على نسبة كبيرة من الإيرادات الوطنية على صادرات النفط وأسعارها. لذا، فإن تقلبات أسعار النفط العالمية تشكل تحدياً كبيراً يجب مواجهته بحكمة واتخاذ سياسات اقتصادية متنوعة لتعزيز التنمية المستدامة.
2. يتعين على الحكومة العراقية أن تعمل على تنويع اقتصاد البلاد مع تعزيز القطاعات غير النفطية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة. هذا سيحد من التأثير الكبير بتقلبات السوق النفطية ويساعد في تحقيق استقرار اقتصادي أطول أمد.
3. يتطلب استغلال عائدات النفط بشكل فعال أيضاً في تحسين البنية التحتية الوطنية وتمكين القطاعات الاقتصادية الأخرى من النمو والتطور. يجب أن تساهم هذه الاستثمارات في تحسين حياة المواطنين وزيادة مستوى المعيشة.
4. لتحقيق الاستدامة، يجب أن يتم العمل على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في قطاع النفط. يمثل الفساد عاملاً معيقاً كبيراً لتحقيق التنمية الاقتصادية ويجب تبني استراتيجيات لمحاربهه بفعالية.
5. يعتبر توجيه وإدارة الإيرادات النفطية بشكل فعال واستثمارها بطريقة مدروسة جزءاً أساسياً من التخطيط الاقتصادي. يجب أن تتركب الحكومة لتحقيق هذه الأهداف وتحقيق الاستفادة القصوى في الثروات النفطية.
6. يعد دراسة وفهم العوامل والتحديات التي تؤثر على دور الإيرادات النفطية في تعزيز الاقتصاد العراقي منظوراً هاماً يساعد على تحديد السياسات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي في البلاد.

التوصيات

بناءً على الدراسة والتحليل الشامل لدور عائدات النفط من تعزيز الاقتصاد العراقي ومعرفة الصعوبات التي قد تواجهه، يتوجب اتخاذ توجيهات وتوصيات فعالة تساهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين الاستقرار الاقتصادي. تتضمن هذه التوصيات:

1. **تنويع مصادر الدخل:** يجب على الحكومة العراقية تعزيز الجهود لتنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك من خلال تحفيز ودعم القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة. يمكن أن يساهم ذلك في تقليل التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط.
2. **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:** تعد "مكافحة الفساد" والشفافية في القطاع النفطي أمراً بالغ الأهمية. يجب تعزيز الحكم الرشيد وتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد، وضمان استخدام الإيرادات النفطية بشفافية وفعالية.
3. **تحسين البنية التحتية:** يجب الاستثمار في تطوير البنية التحتية الوطنية، مثل التكنولوجيا والطاقة، لتعزيز القدرة التنافسية ودعم نمو القطاعات الأخرى وجذب الاستثمارات.
4. **تحفيز الاستثمارات:** يجب أن تعمل الحكومة على خلق بيئة استثمارية ملائمة تجذب رؤوس الأموال وتشجع على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، مع تقديم حوافز ضريبية ومالية لتحفيز القطاع الخاص.
5. **تعزيز التعليم والتدريب:** ينبغي تعزيز التعليم والتدريب في مجالات متعددة لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتحسين مستوى المهارات، مما يساهم في زيادة إنتاجية العمال وتعزيز التنمية الاقتصادية.
6. **تطوير سياسات واستراتيجيات مستدامة:** ينبغي تطوير سياسات واستراتيجيات مستدامة تتناسب مع التحديات الحالية والمستقبلية، مع التركيز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والشمول الاجتماعي.
7. **تعزيز التعاون الدولي:** ينبغي أن تسعى الحكومة العراقية إلى تعزيز التعاون مع الجهات الدولية والمؤسسات الدولية لتحقيق أفضل استفادة من الإيرادات النفطية، واستيعاب الخبرات والأفكار الجديدة.

المصادر العربية

1. احمد جاسم جبار الباسري, النفط ومستقبل التنمية في العراق, رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, 2009.
2. احمد حسين الهيتي, اقتصاديات النفط, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, جامعة الموصل, 2000.

3. احمد حسين علي ، مقدمة في اقتصاد النفط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 2011 .
4. أمجد عبدالمهدي مساعدة ومحمود يوسف عقله ، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية ، دار الاعصار العلمي ، عمان ، الطبعة العربية الاولى ، 2011 .
5. البصام، سهام (2012)، "الضرورات الإستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق". مجلة كلية الادارة والاقتصاد، المجموعة الكاملة لبحوث المؤتمر العلمي الثاني.
6. بلقطة، براهيم (2013)، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"، مجلة الباحث، العدد (12).
7. حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى، 2013.
8. حسن لطيف كاظم الزبيدي، النفط والسياسة النفطية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012 .
9. الراوي، علي عبد محمد سعيد، رسالة ماجستير في الادارة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة ، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي ، 2004 م .
10. زاهد قاسم بدن الساعدي ، ايهاب عباس الفيصل، اثر صدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الاجمالي ، المجلد (8) ، العدد (2) ، 2016 م .
11. صابر زاير السعدي ، المشروع الاقتصادي الوطني في الدولة العراقية الحديثة ، مجلة الحكمة ، بغداد ، العدد (114) ، 2005 م .
12. صندوق النقد الدولي ، افاق الاقتصاد العراقي ، 2022 ، <https://www.albankaldawli.org/>
13. عبدالرحيم محمد النعاس ، النفط الخام سيرة ومسيرة ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، 2010 م.
14. عصام الجلبي ، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، في برنامج مستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال ، اعمال ندوة ، دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق ، بيروت ، 2005 .
15. فاروق قاسم ، الترويج كسب نعمة النفط وتجنب نقمته ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2009 ، ص 24 ، متوفر على الرابط التالي :- [Http://www.Iraqi economists.net](http://www.Iraqi economists.net)
16. كجة جي، صباح، 2002، التخطيط الصناعي في العراق، اساليبه وتطبيقاته واجهزته، ط1، بيت الحكمة، بغداد.
17. كمال القيسي، حقائق عن النفط، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005
18. مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة 21-23 كانون الأول-ديسمبر 2014، ورقة جمهورية العراق.
19. مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ابو ظبي، دولة الإمارات- ديسمبر، 2014 - مصر
20. هيام خزل ناشور ، العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000 - 2008 ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (31) ، المجلد (8) ، 2012 م .
21. وزارة التخطيط (2010). الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق (2007-2010).

المصادر الاجنبية

1. Al-Rufai, F.M.; Abdali, L.M.; Kuvshinov, V.V.; Yakimovich, B.A. Assessment of the potential of wind energy resources in the south of Iraq. Bull. IzhSTU Named M.T. Kalashnikov 2020.
2. International Energy Agency, World Energy Outlook Special Report: Iraq Energy Outlook, October 2012, page 70; International Energy Agency, Iraq's Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future, April 2019, page 34; Rystad Energy, "TotalEnergies breaks the mould with \$27 billion deal in Iraq", September 14, 2021
3. Middle East Economic Survey, "Iraq Slashes Crude Oil Prices to Europe", June 17, 2022; Reuters, "Iraq can redirect crude exports to Europe if needed - SOMO source", August 30, 2022.
4. U.S. Energy Information administration based on crude oil liftings and deliveries from Iraq: ClipperData LLC (accessed May 2022).
5. Valerie Marcel" The Future of Oil in Iraq Scenarios and Implications" The Royal Institute Of International Affairs, No. 5, December 2002.